

حزيران / يونيو 2017



ARAB
REFORM
INITIATIVE
مبادرة
الإصلاح
العربي

مقياس الديمقراطية العربي 5

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مقياس الديمقراطية العربي 5

فريق المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
خليل الشقاقي
مضر قسيس
جهاد حرب

فريق مبادرة الإصلاح العربي
بسمة قضماني
سلام الكواكبي

حزيران / يونيو 2017

أعضاء فرق البلدان المشاركة

موسى شتيوي، وليد الخطيب	الأردن
الفريق البحريني	البحرين
صلاح الدين الجورشي	تونس
عبد الناصر جابي	الجزائر
جعفر الشايب	السعودية
علاء لطلوح	فلسطين
أحمد شهاب	الكويت
رانيا أبي حبيب	لبنان
مصطفى كامل السيد، شيماء محروس شكر	مصر
محمد بنهلال، خديجة بنطالب، فوزية بنطالب، محمد الهاشمي، حسن دنان	المغرب

* يستند مقياس الديمقراطية العربي إلى أبحاث ميدانية أُجريت في البلدان العشرة التالية: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، والمغرب. وتتوفر المعطيات الأصلية المتعلقة بهذه البلدان كما التقرير بمجمله على موقع المبادرة www.arab-reform.net موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية www.pcpsr.org

هذا التقرير بأرائه ونتائجه، لا يُلزم بالضرورة المراكز الأعضاء في مبادرة الإصلاح العربي





ARAB
REFORM
INITIATIVE
مبادرة
الإصلاح
العربي

نبذة

تأسست مبادرة الإصلاح العربي في عام 2005 من قبل مراكز فكر ومعاهد أبحاث من الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية،

إن شبكة مبادرة الإصلاح العربي مستقلة لا تربطها أي علاقة بدولة بعينها ولا بأي أجندة سياسية مقولبه.

منذ تأسيسها عام 2005، استطاعت مبادرة الإصلاح العربي أن ترسخ انطباعاتاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة. وذلك يتم من خلال مشروعاتها البحثية وتعاونها في أبحاث مشتركة وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

بيان المهمة

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والعدالة الإجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة.

- **ننتج** بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
 - **نشجع** الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
 - **نعبيء** الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.
- هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

ملخص التقرير

الديمقراطي تبدو إما مدفوعة من الخارج أو تهدف لإرضاء الشارع شكلياً حيث تبلغ قيمة مقياس الوسائل (وهي الأكثر حساسية للضغوط الداخلية أو الخارجية) لتصل إلى 788 نقطة فيما تبلغ قيمة مقياس الممارسات (وهي الأقل حساسية للضغوط الخارجية والجماهيرية) 504 نقطة فقط.

- تأتي المغرب في المرتبة الأولى تتبعها تونس ثم الأردن، وتأتي السعودية والبحرين ومصر في آخر القائمة.
- تتراجع الممارسات الديمقراطية بشكل حاد في مصر ولبنان والجزائر والبحرين وتتحسن في تونس والمغرب والكويت وفلسطين.

تشير هذه النتائج إلى تراجع في عملية التحول الديمقراطي مع أن هذا التراجع يبقى محدوداً. كما أن استمرار وجود فجوة واسعة بين مؤشرات الوسائل والممارسات تطرح أمام الباحثين تساؤلاً عن مدى جدوى الدور الذي تلعبه الإصلاحات القانونية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي، ويؤكد على فشل الربيع العربي في إحداث تغيير ذي جدوى في هذا المجال.

كما أشرنا أعلاه، شمل الانخفاض الحاصل في القراءة الراهنة مقياس الوسائل فقط. انخفض مقياس الوسائل بـ 33 نقطة وذلك لانخفاض علامة الوسائل في مصر. كان من الممكن لعلامة الوسائل أن تشهد ارتفاعاً في القراءة الراهنة لو لم يتم إدخال السعودية في هذا التقرير، وهي الدولة التي تحصل على علامة الوسائل الأضعف بين الدول المشاركة. أما مقياس الممارسات فقد شهد ارتفاعاً بلغ مقداره أربعة نقاط ويعود ذلك لتحسن علامة الممارسة في كل من المغرب والكويت وتونس وفلسطين.

- بعد أربع سنوات على الربيع العربي تنخفض علامات احترام حقوق الإنسان بـ 49 نقطة والمساواة والعدالة الاجتماعية بـ 32، نقطة ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة بـ 16 نقطة وترتفع علامة سيادة القانون بشكل ملفت بـ 114 نقطة.

في المقابل تراجعت علامة الممارسات بشكل حاد في كل من مصر ولبنان والجزائر والبحرين. بقيت الفجوة في علامتي الوسائل والممارسات كبيرة. إن وجود فجوة كبيرة

ينقسم هذا التقرير الخامس لمقياس الديمقراطية العربي إلى أربعة أقسام: المنهجية، والنتائج، والمقالات التحليلية، والتوصيات. يستعرض قسم المنهجية الأسباب التي دعنا لاختيار مجموعة الدول العشرة التي قمنا بفحصها في هذا التقرير. كما يقوم بوصف للمؤشرات وأوزانها واعتبارات اختيارها، وباستعراض لمصادر المعلومات التي اعتمدنا عليها للحصول على المعطيات المستخدمة في المقياس، وبمناقشة لمفهوم الديمقراطية والأسباب التي تدفعنا للتركيز على عملية التحول، وباستعراض للتصنيفات المستخدمة في المقياس، كتصنيفات الوسائل والممارسات، وقيم أو مقومات التحول الديمقراطي ووصف للمؤشرات المتعلقة بتلك القيم والمقومات. أخيراً يقوم قسم المنهجية بشرح لكيفية قراءة المقياس منبهاً إلى أن الهدف من وضع علامات للدول لا يقتصر فقط على وصف لصورة الحاضر، بل هو إجراء مقارنات لاحقة تقيس التغيير.

يتناول القسم الثاني من هذا التقرير النتائج التفصيلية والإجمالية للمقياس والقيم والمؤشرات. كما يتناول نتائج المقياس لكل دولة على حدة. بلغت علامة المقياس في القراءة الراهنة 571 بانخفاض قدره عشر نقاط مقارنة مع التقرير السابق.

• علامة المقياس تتراجع:

مقياس الديمقراطية العربي الخامس (عام 2015) يشهد تراجعاً لكنه محدود بانخفاض يبلغ عشر نقاط (من 581 في 2012 إلى 571).

إن السبب الرئيسي وراء انخفاض علامة المقياس هو مشاركة السعودية في التقرير الراهن بعد أن تم استثناءها من التقرير السابق. ولو تم استثناء السعودية من الاحتساب فإن علامة المقياس الراهن سترتفع إلى 588، أي بزيادة قدرها سبع نقاط عن التقرير السابق. شمل الانخفاض علامة مقياس الوسائل فقط فيما ارتفعت علامة مقياس الممارسات. يشير التصنيف الراهن، كما الحال في السنوات القليلة الماضية، إلى قصور في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على إحداث تحول حقيقي في العالم العربي، فلا تزال هذه العملية جنينية. بل إن تحليل النتائج الرقمية من حيث تعبيرها عن وسائل (كالتشريعات) أو ممارسات (كإجراء انتخابات) يشير إلى أن عملية التحول

• للمرة الثانية بعد الربيع العربي: تشهد تونس تقدماً ملفتاً حيث يرتفع المقياس الديمقراطي فيها 80 علامة (من 610 إلى 690) ويشمل الارتفاع علامتي الممارسات والوسائل، بزيادة قدرها 87 نقطة في علامة الممارسات؛ كما يشمل الارتفاع ثلاثة من مقومات الديمقراطية الأربعة.

جاءت المغرب في مقدمة الدول العشرة المشمولة في المقياس وهي المرة الرابعة التي تحصل فيها المغرب على هذه المرتبة منذ عام 2008 عندما بدأ العمل بالمقياس. تبلغ علامة مقياس المغرب 735 وتتبعها تونس في المرتبة الثانية بـ 690 نقطة، ثم الأردن ثالثاً بـ 640 نقطة ثم الكويت رابعاً بـ 631 نقطة ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بـ 589 نقطة.

- يتراجع لبنان بـ 50 نقطة (من 582 إلى 532) وخاصة في مؤشرات مساءلة الحكومة وإعاقة عمل البرلمان وقمع نشاطات الاحتجاج.
- يتراجع البحرين بـ 12 نقطة (448 إلى 436) وخاصة في مؤشرات مساءلة الحكومة وتدخل الأجهزة الأمنية وقمع الاجتماعات والمظاهرات.
- يتراجع الأردن بـ 7 نقاط (من 647 إلى 640) وخاصة في مؤشرات الرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت والإصلاح السياسي ونجاعة المؤسسات العامة.

أظهرت النتائج أنه من بين كافة الدول المشاركة كانت تونس والكويت والمغرب قد شهدت مستوى متشابهاً في التقدم نحو الانتقال الديمقراطي وهو الأفضل بين الدول العشرة. جاء التحسن الأبرز في تونس في المؤشرات المتعلقة بحق التجمع وتقنين سطوة السلطة التنفيذية وإعاقة عمل البرلمان وإعاقة النشاط الحزبي والمحاکمات غير المدنية للمدنيين. أما في الكويت فجاء التحسن الأبرز في المؤشرات المتعلقة بالأمن الشخصي وتنظيم نشاطات الاحتجاج وإعاقة أعمال البرلمان أو المجالس المنتخبة ونجاعة عمل المؤسسات العامة. أما في المغرب فجاء التحسن الأبرز في المؤشرات المتعلقة بالرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت وإعاقة النشاط الحزبي والأمن الشخصي والتسرب من المدارس.

بين قيمتي الوسائل والممارسات يعني وجود فجوة هامة في عملية التحول الديمقراطي تجعل هذه العملية غير متكاملة، بل وعرضة للتراجع بسهولة.

انخفضت علامة ثلاثة قيم من قيم أو مقومات المقياس الأربعة وارتفعت علامة قيمة واحدة. جاء الانخفاض الأكبر في مجال احترام الحقوق والحريات من 584 إلى 535 كما انخفضت علامة المساواة والعدالة الاجتماعية من 561 إلى 529، وانخفضت علامة وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة من 563 إلى 547. في المقابل، ارتفعت علامة سيادة القانون (من 626 إلى 737 نقطة) مقارنة بالتقرير السابق.

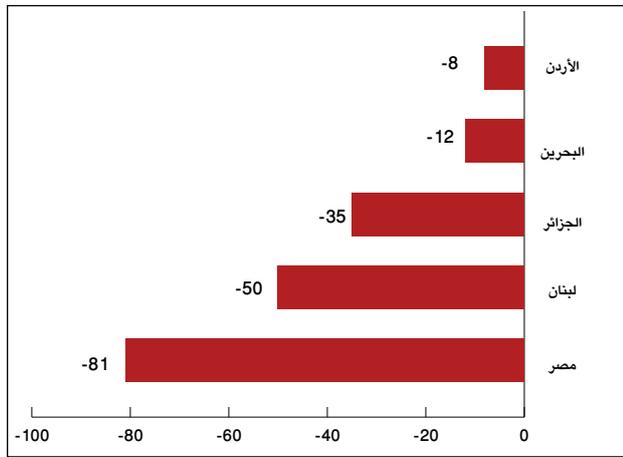
المغرب في المقدمة للمرة الرابعة منذ عام 2008؛ ترتفع علامة المقياس للمغرب بـ 74 نقطة (من 661 إلى 735) ويشمل التحسن علامات الممارسات وإثان من مقومات الديمقراطية الأربعة؛ ويبرز التحسن بشكل خاص في المؤشرات المتعلقة بالرقابة على المطبوعات وإعاقة النشاط الحزبي والأمن الشخصي والتسرب من المدارس.

من الجدير بالإشارة أن علامة الوسائل قد انخفضت بكافة القيم أو المقومات باستثناء سيادة القانون، وكذلك الحال بالنسبة لعلامات مقومات الممارسة. جاء الارتفاع الأكبر في علامة سيادة القانون في تونس حيث ارتفعت علامتها من 692 إلى 952. كما ارتفعت علامة هذه القيمة بشكل ملفت في الكويت وفي المغرب وفلسطين ولبنان.

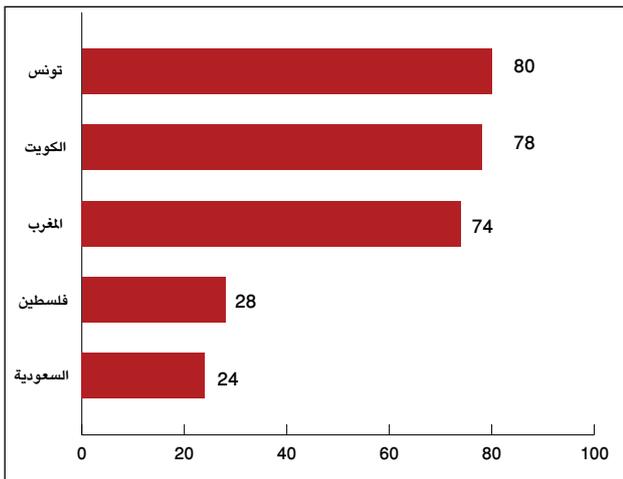
حصل مؤشران فقط من بين 42 مؤشراً على علامة كاملة في الدول العشرة وهما المتعلقان بـ "نقاش مشاريع القوانين" و"تشريع استقلال القضاء"، وحصلت أربعة مؤشرات على معدل علامات يفوق 900 نقطة وهي تشريع الحق في محاكمة عادلة، ومنع التعذيب، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية. في المقابل، حصل مؤشران على علامة تقل عن مائة نقطة وهما استخدام الوساطة في التوظيف العام والإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية مقارنة مع الأمن.

وحصلت خمسة مؤشرات على معدل علامات يتراوح بين 100 و300 نقطة، وهي إساءة معاملة المعتقلين، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، وقمع نشاطات الاحتجاج وانتشار صحف المعارضة، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة.

خمس دول تراجع أدائها: مصر ولبنان والجزائر والبحرين والأردن (قيمة نقاط الانخفاض في علامة المقياس)



خمس دول تحسن أدائها: تونس والكويت والمغرب وفلسطين والسعودية (قيمة نقاط الارتفاع في علامة المقياس)



في المقابل تراجعت أوضاع خمسة دول مشاركة هي مصر ولبنان والجزائر والبحرين والأردن. (أنظر الشكل أدناه) شهدت مصر التراجع الأكبر حيث فقدت 81 نقطة (من 584 إلى 503) وجاء التراجع بشكل خاص في المؤشرات المتعلقة بقيمتي وجود مؤسسات عامة وقوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات. فقد تراجعت مؤشرات منع التعذيب ومساءلة الحكومة وإعاقعة البرلمان وإعاقعة النشاط الحزبي وقمع نشاطات الاحتجاج وتدخل الأجهزة الأمنية والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت وتنظيم نشاطات الاحتجاجات. وفي لبنان، تراجعت مؤشرات مساءلة الحكومة وقيام السلطة التنفيذية بإعاقعة المجالس المنتخبة وإعاقعة أعمال البرلمان وقمع الاحتجاجات ومشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة في الأجور. وفي الجزائر تراجعت مؤشرات إعاقعة أعمال البرلمان ونجاعة المؤشرات العامة والإصلاح السياسي وإعاقعة النشاط الحزبي وانتقاد السلطة والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت ومقاضاة الجهات التنفيذية. وفي البحرين تراجعت مؤشرات مساءلة الحكومة والإصلاح السياسي وقمع الاجتماعات وتدخل الأجهزة الأمنية. أما في الأردن فقد تراجعت نجاعة المؤسسات العامة والإصلاح السياسي والاستقلال السياسي والاقتصادي ومواقف المعارضة في الصحافة المحلية والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت ومشاركة المرأة في قوة العمل.

- من إنجاز ضئيل للربيع العربي في 2012 إلى تراجع كبير في التقرير الحالي: تشهد مصر تراجعاً ملفتاً حيث تنخفض علامة المقياس الديمقراطي فيها 81 علامة (من 584 إلى 503)، ويشمل الانخفاض علامتي الممارسات والوسائل، بانخفاض قدره 99 نقطة في علامة الممارسات؛ كما يشمل الانخفاض ثلاثة من مقومات الديمقراطية الأربعة.

التوصيات:

أشارت التوصيات العامة للتقرير لأربعة جوانب من القصور في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي هي: التراجع الكبير في مستوى الحريات السياسية والمدنية، وتراجع في مؤشرات رئيسية تتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية، واستمرار حالة الإهمال لشؤون التعليم وضعف المؤسسات العامة وعدم قدرتها على ضمان عملية التحول. أشارت التوصيات بشكل خاص لضرورة تعزيز الوظائف الرقابية في النظام السياسي العربي، وضرورة إحداث تغير جوهري على سلم أولويات الإنفاق الحكومي وتعزيز دور المرأة في قوة العمل، وضرورة إصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومكافحة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس، وضرورة تعزيز قدرات المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن وإعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام. يشمل قسم التوصيات أيضاً استعراضها التوصيات كل دولة على حدة وذلك على ضوء المداولات التي قام بها الفريق الخاص بكل بلد.



ARAB
REFORM
INITIATIVE
مبادرة
الإصلاح
العربي